

# المياه الجوفية في مصر: موارد استراتيجية تستنفذها الإمارات بشكل مفرط وتحرمها الدولة على الفلاح



الجمعة 2 يناير 2026 م

تواجه مصر تحدياً كبيراً في إدارة مواردها المائية الجوفية، التي تمثل مخزوناً استراتيجياً غير متعدد يتعرض للاستنزاف المتزايد، خاصة في ظل التوسيع الزراعي الصحراوي والمشاريع الاستثمارية الأجنبية، وبينما يؤكد الخبراء أن المياه الجوفية لا يمكن أن تكون بديلاً عن مياه النيل، بل مكملاً محدوداً لها، تتفاقم المخاوف من السحب الجائر الذي يهدد بنوب الخزانات وارتفاع ملحوتها، مما يستدعي تدخلًا حكومياً عاجلاً لوضع تشريعات صارمة وإدارة رشيدة لهذا المورد الحيوي.

تعمق مصر ستة خزانات جوفية رئيسية، أبرزها خزان الحجر الرملي النبوي وخزان وادي ودلتا النيل، لكن معظم هذه الخزانات العميقية غير متعددة، مما يجعل الاستخدام المفرط لها تهديداً مباشراً للأمن المائي المصري، وفي ظل تزايد الطلب على المياه للأغراض الزراعية والصناعية، تصبح الإدارة المستدامة لهذه الخزانات ضرورة وطنية لا يمكن تجاهلها.

## الاستنزاف الإمارati للمياه الجوفية المصرية

تعد المزارع التابعة لشركات إماراتية في مصر من أبرز الجهات المسؤولة عن استنزاف المياه الجوفية بشكل واسع في المناطق الصحراوية، فشركات مثل "الظاهرية الزراعية" و"الروابي" و"القلعة الإماراتية" حصلت على مساحات شاسعة في توشكى وشرق العوينات والواحات البدوية، حيث زرعت محاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه مثل قصب السكر والبرسيم والذرة العلفية.

تعتمد هذه المشاريع على حفر آبار عميقa لاستخراج المياه الجوفية من الخزانات غير المتعددة، مما أدى إلى استنزاف خطير للمخزون الاستراتيجي، وبينما تزعم هذه الاستثمارات أنها توفر مياه النيل للمصريين، يرى الخبراء المصريون أنها في الحقيقة تضر بالموارد الاستراتيجية غير المتعدد، خاصة أن هذه المشاريع تهدف أساساً إلى تأمين الغذاء للأسواق الإمارatiة وليس للسوق المحلي المصري.

## تحذيرات علمية وغياب الإدارة الرشيدة

أكّدت وزارة الموارد المائية والري ماراً أن المياه الجوفية العميقa في مصر غير متعددة، وأن السحب الجائر يؤدي إلى نضوبها وارتفاع ملحوتها، وقد حذر د. محمد عبد العاطي، وزير الري السابق، من أن الخزانات الجوفية العميقa لا تكفي لتعويض عجز مياه النيل، وأن استخدامها يجب أن يكون رشيداً ومحسوباً.

من جانبه، أكد د. أحمد عبد الحافظ من معهد بحوث المياه النبوي عرضة للنضوب إذا استُخدمت بشكل جائر، محدداً من أن الإفراط في السحب يؤدي إلى ارتفاع الملوحة وتدحرج التربة، وأشار د. عبد الفتاح مطاوع أستاذ الهيدرولوجيا بجامعة القاهرة إلى أن المياه الجوفية يجب أن تُدار باعتبارها مخزوناً استراتيجياً وليس بديلاً للنيل.

وفي تحذير مهم، أكد د. محمد فتحي سالم من جامعة مدينة السادات أن دراسة الآبار الجوفية في مصر تتم بطريقة عشوائية ومهملة، مما أدى إلى جفاف آبار في مناطق مثل عين التين بالفراقة بعد فترات قصيرة من حفرها، ودعا إلى تعيين جهة متخصصة من قطاع المياه الجوفية بوزارة الري لوضع حل علمي ومستدام لهذه المشكلة، بما يشمل دراسة أعمق الخزانات وعمل آبار اختبارية قبل البدء في أي مشروع زراعي.

بينما تعاني مصر من محدودية موارده المائية الجوفية، تكشف المقارنة مع إثيوبيا تناقضًا صارخًا في الخطاب السياسي حول المياه في إثيوبيا تمتلك إمكانات جوفية ضخمة في حوض نهر الأواش تصل إلى 4 مليارات متر مكعب سنويًا، إضافة إلى أمطار تقدر بـ 95-100 مليار متر مكعب سنويًا رغم ذلك، تصدر إثيوبيا المياه إلى جيبوتي عبر 28 بئرًا جوفيًا، بينما تدعي أن شعبها يعاني العطش لتبرير بناء سد النهضة

<https://www.facebook.com/groups/289185612881093/posts/1264941581972153>

هذا التناقض يكشف أن أزمة إثيوبيا ليست في نقص المياه، بل في إدارة الموارد، وأن سد النهضة ليس ضرورة مائية بقدر ما هو مشروع سياسي واقتصادي مدحوم من الغرب وإسرائيل، وبينما تعتمد مصر بنسبة 90% على مياه النيل، تتجاهل إثيوبيا إمكاناتها الجوفية الضخمة وتضغط على الحصة المصرية من النيل، رغم مساحتها بـ 85% من مياه النهر عبر النيل الأزرق

تعكس هذه الأزمة تعقيدات الصراع المائي الإقليمي، حيث وقعت اتفاقيات تاريخية (1929 و 1959) تمنح مصر حًقا في مياه النيل، لكن إثيوبيا اعتبرتها غير عادلة وسعت إلى بناء السد دون موافقة مصر، رغم المفاوضات برعاية الاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة، لم تُفرض إلى اتفاق نهائي، ما يبقى التوتر قائماً بين الطرفين

يتطلب الحل المستدام لأزمة المياه الجوفية في مصر إدارة رشيدة وتشريعات صارمة تنظم السحب، مع التوسيع في بدائل المياه مثل تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف، لضمان استدامة التنمية الزراعية والاقتصادية دون المساس بالمخزون الاستراتيجي للأجيال القادمة